الأمم المتحدة

A/71/272

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام

موجز

يعطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٤٦/١٢٢، لمحة عامة عن عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتقديم المنح إلى المنظمات المستفيدة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته العشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن توصيات أخرى اعتمدها المجلس.

* A/71/150.

16-13318 (A) 260816 290816

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

١ - أُعد هذا التقرير وفقا للترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٢٢/٤٦، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة. ويعرض التقرير التوصيات المتعلقة بالمنح التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته العشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واعتمدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه التوصيات باسم الأمين العام في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

باء - ولاية الصندوق

٢ - تمشيا مع القرار ١٢٢/٤٦، أنشئ الصندوق بهدف تقديم العون الإنساني والقانوني والمالي إلى الأفراد الذين تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم لانتهاكات جسيمة نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة ومن الأفراد.

جيم - إدارة الصندوق ومجلس الأمناء

٣ - يضطلع الأمين العام بإدارة الصندوق عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبمشورة يقدمها مجلس الأمناء ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٤ - ويتكون مجلس الأمناء من خمسة أعضاء لديهم الخبرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في المسائل المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وهم يعملون بصفتهم الشخصية، ويعينهم الأمين العام مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. والأعضاء الحاليون في مجلس الأمناء هم مايكل بريسفورد دوتريدج (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وجورج أومونا (أوغندا)، ورينو راجبهانداري (نيبال)، وليوناردو ساكاموتو (البرازيل)، ونيفينا فوشكوفيتش - شاهوفيتش (صربيا)، الذي عُيِّن رئيسا للمجلس في دورته العشرين.

ثانياً - إدارة المنح

ألف - معايير المقبولية

٥ - وفقا لولاية الصندوق، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٢٢، فإن الجهات المستفيدة من المساعدة التي يقدمها الصندوق تشمل الأفراد الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. وترد المعايير المتبعة لقبول المشاريع في المبادئ التوجيهية للصندوق. ويجب أن يكون المستفيدون من المشاريع التي يدعمها الصندوق ممن وقعوا ضحية لأشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم عند الاقتضاء. وتشمل أشكال الرق المعاصرة التي تؤهل للحصول على منح المشاريع الرقّ التقليدي، والقنانة (عبودية الأرض)، والاستعباد، والسخرة، وعبودية الدين، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، والزواج القسري والمبكر، وبيع الزوجات والأرامل الموروثات، والاتجار بالأشخاص وبالأعضاء البشرية، والاستعباد الجنسي، وبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية واستخدامهم في الأعمال العدائية.

٦ - وتعطى الأولوية في تخصيص المنح للمشاريع الهادفة إلى جبر الضرر الذي لحق بضحايا أشكال الرق المعاصرة وتمكينهم وإدماجهم عن طريق المساعدة المباشرة. وقد يشمل ذلك المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية والتعليمية والتدريب المهني أو التدريب على المهارات أو غير ذلك من ضروب المساعدة التي تعين الضحايا على توفير أسباب الرزق بشكل مستقل. ويمكن الاطلاع في الموقع www.ohchr.org/slaveryfund على معلومات مفصلة عن مختلف أنواع المساعدة المقدمة من خلال المشاريع التي يمولها الصندوق، بالإضافة إلى تأثيرها على المستفيدين. ويعرض الموقع أيضا كراسات ونشرات بشأن الصندوق.

٧ - وكان الصندوق قد تلقى ١٢٠ طلبا بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على مِنح المشاريع لعام ٢٠١٦. وبعد قيام أمانة الصندوق بالفرز المسبق للطلبات، أُعلن قبول ٩٤ منها وقام المجلس بدراستها في دورته العشرين.

٨ - وكان الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح المشاريع لعام ٢٠١٧ هو ١ آذار/مارس ٢٠١٦. وسيقوم المجلس بدراسة الطلبات المقبولة في دورته الحادية والعشرين، المقرر عقدها بجنيف في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

باء - الرصد والتقييم من جانب أمانة الصندوق

٩ - عُرض على المجلس في دورته العشرين ٩٤ طلبا مقبولا للحصول على مِنح المشاريع لعام ٢٠١٦. وقبل انعقاد الدورة، جرى تقييم ١٣ من مقترحات المشاريع عن طريق زيارات موقعية قام بها موظفو أمانة الصندوق، والمكاتب القطرية والإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، وأعضاء مجلس الأمناء.

ثالثا - الوضع المالي للصندوق

١٠ - على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها أعضاء المجلس وأمانة الصندوق في جمع الأموال وتقديم المساعدة، بما في ذلك نشر منشورات متنوعة بشأن دور الصندوق في دعم المنظمات التي تقدم مساعدة مباشرة للضحايا وبشأن قصص الضحايا الذين يحظون بدعم الجهات المتلقية لمنح الصندوق، لا يزال هناك نقص في تمويل الصندوق. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض التبرعات السنوية المقدمة إلى الصندوق من ٤٨٢ ٨٨٦ دولارا في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٨٨ ٥١٤ دولارا في عام ٢٠١٥. وبغية اضطلاع الصندوق بولايته على نحو مجد وتلبية احتياجات الضحايا على نحو ملائم، فإنه يحتاج إلى ما لا يقل عن مليوني دولار من التبرعات كل سنة. وقد غطت التبرعات التي وردت في عام ٢٠١٥ ربع ذلك الهدف فقط.

١١ - ويبين الجدول أدناه التبرعات والتعهدات المالية الواردة في عام ٢٠١٥.

التبرعات والتعهدات المالية الواردة في عام ٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
أستراليا	١٤٣ ٣٩٧,٨٦	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
ألمانيا	٢٦٥ ١١١,٣٥	٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥
الكرسي الرسولي	٢ ٥٠٠,٠٠	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
الهند	٢٥ ٠٠٠,٠٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
لكسمبرغ	١٠ ٨٣٤,٢٤	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥
هولندا	٣٠ ٠٠٠,٠٠	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
جنوب أفريقيا	٧ ٨٤٥,٠٠	٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥
المجموع	٥١٤ ٦٨٨,٤٥	

رابعا - الدورة العشرون لمجلس الأمناء

١٢ - عُقدت الدورة العشرون لمجلس الأمناء في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للصندوق في عام ٢٠١٦، كرس المجلس وأمانة الصندوق يومين من أيام الدورة لتقييم ما حققه الصندوق من إنجازات وما واجهه من تحديات على مدى العقدين الماضيين. وتوجت عملية التقييم باعتماد بيان جديد لمهمة الصندوق. وعقد المجلس أيضا اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين، والدول الأعضاء، ومدير شعبة معاهدات حقوق الإنسان، ودائرة الاتصال الخارجي في المفوضية لمناقشة الحالة المالية الحرجة للصندوق والاستراتيجيات الرامية إلى إبراز دوره وموقعه.

ألف - توصيات بشأن تقديم المنح

١٣ - عُرض على المجلس في بداية الدورة ٩٤ طلبا للحصول على مِنح للمشاريع، بلغت قيمتها حوالي ٢,١ مليون دولار، وكانت أمانة الصندوق قد قامت بفرز تلك الطلبات مسبقا وبتقييمها. وقرر المجلس أن يمنح الأولوية لاستعراض ٥٧ مشروعاً أوصت الأمانة بقوةٍ بتمويلها. ومن خلال استعراض تنافسي يستند إلى معايير جغرافية ومواضيعية في آن واحد، أوصى المجلس بالموافقة على ٤٢ منحة من منح المشاريع بقيمة إجمالية قدرها ١٠٠ ٥٨٠ دولار. ويعني نقص التمويل المتاح أنه لن يكون باستطاعة المجلس زيادة متوسط حجم المنحة إلى ٠٠٠ ٢٠ دولار، كما كان قد أوصى في دورته الثامنة عشرة.

١٤ - ومن خلال تلك المنح، سيقوم الصندوق في عام ٢٠١٦ بمساعدة المنظمات غير الحكومية في ٣٤ بلدا بدعم ١٢ مشروعا في آسيا، و ١١ مشروعا في أفريقيا، و ٤ مشاريع في أوروبا الشرقية، و ٧ مشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨ مشاريع في بلدان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ومن خلال المشاريع التي حصلت على منح، يتوقع تقديم خدمات الجبر والتأهيل إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ ضحية بعد تعرضهم لأشكال الرق المعاصرة، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال والعبودية المترلية، والزواج القسري والمبكر، والسخرة والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالأشخاص لأغراض العمل والاستغلال الجنسي.

١٥ - ويوضح الشكلان الأول والثاني تفاصيل المنح المعتمدة البالغ عددها ٤٢ منحة في عام ٢٠١٦، حسب المنطقة ونوع الرق المعاصر.

الشكل الأول

المنح المقدمة في عام ٢٠١٦، حسب المنطقة

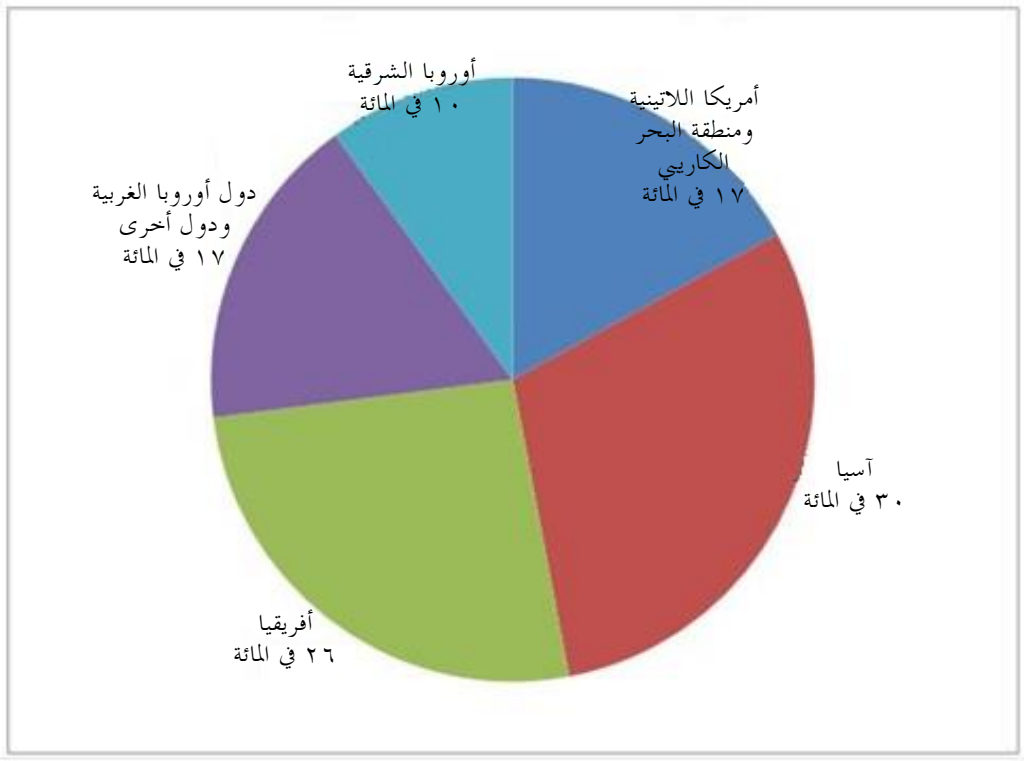

الشكل الثاني

المنح المقدمة في عام ٢٠١٦، حسب نوع الرق المعاصر

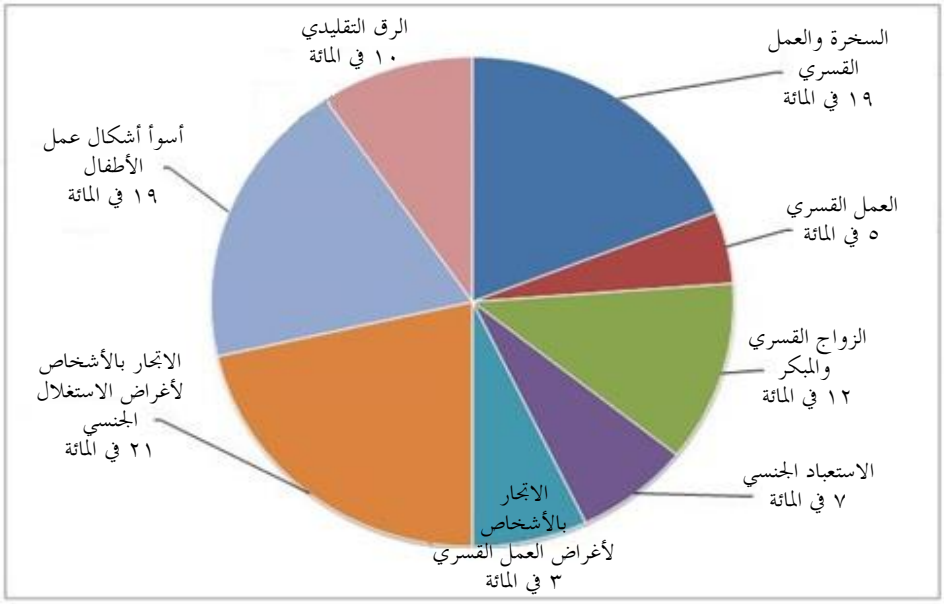

باء - التوصيات المتعلقة بالسياسات

١٦ - قام المجلس أيضا في دورته العشرين بتقييم الإنجازات التي حققها الصندوق على مدى العقدين الماضيين. وهذه الدراسة التي أجريت في الوقت المناسب تم إثراؤها بعدة مناقشات مع الجهات الفاعلة المعنية وتُوِّجت باعتماد البيان الجديد لمهمة الصندوق، الذي يتضمن رؤية مصقولة للصندوق يتعين تنفيذها خلال السنوات الأربع القادمة (٢٠١٦-٢٠١٩).

١٧ - ولاحظ المجلس أن الصندوق قام خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عملياته بتنقيح أساليب عمله واشتغل بطريقة فعالة من حيث التكلفة عن طريق تقاسم فريق الإدارة، منذ عام ٢٠١٢، مع صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب. ولاحظ المجلس أيضا أن الطلب على المعونة في ازدياد مطرد، بالنظر إلى انتشار ظاهرة الاستغلال والممارسات الشبيهة بالرق في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، التمست عدة منظمات التمويل من الصندوق بسبب ولايته الفريدة من نوعها التي تركز على الضحايا، مقارنة مع أدوات التمويل الأخرى القائمة التي تعطي الأولوية لأنشطة الوقاية و/أو التعاون التقني. وعلاوة على ذلك، اعتُبر تمويل الأمم المتحدة مصدرا للمعونة يتسم بالحياد السياسي وعدم الانتقائية.

١٨ - ولاحظ المجلس أن مشهد الرق المعاصر مشهد فسيح تعمل فيه العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وهو الصندوق الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، والمنظمة الدولية للهجرة، والعديد من مبادرات التمويل الخاص. وللأسف، لا يوجد في مجلس حقوق الإنسان آلية محددة (أي قرار) لكفالة تداول ذكر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة وظهوره بشكل منتظم.

١٩ - ووافق المجلس على بيان جديد لمهمة الصندوق، يولي الصندوق بموجبه في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ الأولوية لمشاريع تقديم المساعدة المتخصصة إلى الضحايا؛ ويعطي الأفضلية لطلبات المشاريع التي تقترح أنشطة تمتد على مدى عدة سنوات لضمان الاستمرارية وإحداث أثر أكبر؛ ويعطي الأولوية للنساء والأطفال، لا سيما في حالات النزاع والأزمات الإنسانية؛ ويوفر منحا أكبر (تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ دولار و ٠٠٠ ٣٠ دولار)؛ ويسهم في تحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي إلى ''اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة'' و ''إنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر''.

٢٠ - وقد عُمِّم بيان المهمة على نطاق واسع بعد الدورة عن طريق تبادل للرسائل بين رئيس مجلس أمناء الصندوق والعديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها، والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٢١ - وكرر المجلس تأكيد أهمية زيادة التوعية وإبراز دور الصندوق، وأوصى بإعداد شريط فيديو ترويجي قصير في عام ٢٠١٦ عن عمل الصندوق.

٢٢ - وأوصى المجلس أيضا بتنظيم يوم للمناقشات وتبادل أفضل الممارسات في مجال إعادة تأهيل ضحايا الرق وإنصافهم خلال دورته المقبلة (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

جيم - التعاون مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وآلياتها

٢٣ - عقد المجلس خلال الدورة اجتماعات مع آليات مكافحة الرق المعاصر والوكالات والدول الأعضاء. وعُقدت اجتماعات للمتابعة في الفترة الممتدة بين الدورات اللاحقة. وقدم رئيس مجلس أمناء الصندوق، على وجه الخصوص، إحاطة إلى اللجنة بشأن حقوق الطفل في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٤ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عقد المجلس اجتماعا مع كبير موظفي البرامج والعمليات الذي يعنى ببرنامج العمل الخاص لمكافحة السخرة في منظمة العمل الدولية. وأبرز الطرفان أهمية تعزيز التنسيق بين الصندوق ووحدات منظمة العمل الدولية المعنية، بغية تنفيذ الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عقد المجلس اجتماعا مع ممثلي الدول الأعضاء لتوضيح بيان المهمة الجديد وأولويات الصندوق للسنوات الأربع المقبلة. وحظيت أولويات بيان مهمة الصندوق بقبول ممثلي الدول الحاضرين. وخلال ذلك الاجتماع، أثيرت فكرة إنشاء مجموعة أصدقاء للصندوق.

٢٦ - وأجرى المجلس أيضا محادثة هاتفية مع أمانة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، حيث تم الاتفاق على مواصلة التنسيق، لا سيما عن طريق تبادل قوائم مقدمي الطلبات والحاصلين على المنح لتجنب التداخل في التمويل، فضلا عن الممارسات المتبعة في مجال تقديم المساعدة إلى الضحايا ورصد المشاريع وإدارة الصناديق الاستئمانية. وأجرى المجلس أيضا محادثة هاتفية مع نائب الرئيس التنفيذي للصندوق العالمي لإنهاء الرق بهدف مناقشة مسائل التعاون.

دال - بيان مهمة الصندوق في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

٢٧ - اعتمد مجلس أمناء الصندوق بيان المهمة الجديد التالي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦:

إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة:

١ - مكلف بولاية عالمية تركز على الضحايا، وهي منصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٢/٤٦؛

٢ - يدعم المشاريع التي تنفذها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل حماية حقوق الإنسان للأطفال والبالغين الذين تعرضت حقوقهم لانتهاكات جسيمة نتيجة لأشكال الرق المعاصرة؛

٣ - يقدم مساعدة متخصصة إلى الضحايا، بهدف جبر الضرر وإعادة التأهيل وتوفير سبل انتصاف أوسع والوقاية في المستقبل؛ ويمكن أن تشمل هذه المساعدة المعونة الطبية والنفسية والقانونية والإنسانية، إلى جانب التعليم أو التدريب المهني؛

٤ - يقيم شراكات مع كل من المبادرات الشعبية والمنظمات العريقة التي تقدم مساعدة متخصصة إلى الضحايا، بمنح هبات سنوية تصل إلى ٠٠٠ ٣٠ دولار لمدة أقصاها خمس سنوات متتالية؛

٥ - تديره مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

٦ - يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ٨-٧ التي تنص على ''اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر''؛

٧ - يعمل بالتآزر مع جميع برامج الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة من أجل تحسين التصدي الجماعي للرق في جميع أنحاء العالم، ويتطلع إلى العمل بطريقة تكاملية مع المبادرات ذات الصلة في القطاعين العام والخاص؛

٨ - يحقق أهدافه بفضل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن المانحين من الأفراد والشركات الخاصة.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، سيعطي الصندوق الأولوية لطلبات المشاريع التي تقدم المساعدة المتخصصة إلى ضحايا الاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق، وبخاصة النساء والأطفال، لا سيما من جراء النزاعات والأزمات الإنسانية.

هاء - اليوم الدولي لإلغاء الرق

٢٨ - إحياءً لليوم الدولي لإلغاء الرق في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أدلى الأمين العام بالبيان التالي:

هذا اليوم الدولي لإلغاء الرق هو أكثر من مجرد تذكير بالجرائم التي ارتكبت في الماضي - إنه فرصة لكي نعرب مجددا عن عزمنا على مكافحة المشاكل المعاصرة.

ويتخذ الرق العديد من الأشكال الحديثة، من الأطفال الذين يكدحون كخدم في المنازل وأيد عاملة في المزارع وعمال في المصانع، إلى العمال المسترقين الذين يكافحون من أجل تسديد الديون المتزايدة التي تثقل كاهلهم، إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي الذين يتعرَّضون لاعتداءات مروعة.

ومع أنه يصعب تجميع إحصاءات عن هذه الجرائم، يُقدِّر الخبراء أن ما يقرب من ٢١ مليون شخص يعيشون في حالة استرقاق في عالمنا اليوم. وتقع

على عاتقنا المسؤولية تجاههم – وتجاه جميع المعرَّضين للخطر – من أجل وضع حدٍّ لهذه المهانة.

ويزداد هذا الأمر أهميةً في عصرنا الذي يشهد أزمات إنسانية شديدة. فلقد شُرِّد أكثر من ٦٠ مليون شخص من ديارهم. ويُخشى أن يتعرضوا للاتجار بالبشر والاسترقاق – إلى جانب الملايين غيرهم الذي يعبرون الحدود بحثا عن حياة أفضل.

وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الفرصة لإحداث تغيير جذري في الظروف التي تغذي الفقر والظلم والتمييز بين الجنسين. وباعتماد هذه الخطة، التزم زعماء العالم بتعزيز الرخاء والسلام والحرية لجميع الناس. ووضعوا نصب أعينهم على وجه التحديد أهدافا تتمثل في القضاء على السخرة والاتجار بالبشر – وإنهاء جميع أشكال الرق المعاصرة وعمل الأطفال.

وفيما نسعى جاهدين إلى تحقيق هذه الأهداف، علينا أيضا إعادة تأهيل الضحايا المنعتقين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع. ولقد دأب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة، منذ أكثر من عقدين، على تقديم المساعدة الإنسانية والمالية والقانونية إلى عشرات الآلاف من الضحايا في جميع أنحاء العالم، مما أحدث فرقا حقيقيا في حياتهم. وإنني أحثُّ الدول الأعضاء وأوساط الأعمال والمؤسسات الخاصة وسائر الجهات المانحة على إظهار التزامها بإنهاء الرق عن طريق ضمان حصول هذا الصندوق على الموارد اللازمة لإنجاز ولايته.

وبمناسبة هذا اليوم الدولي لإلغاء الرق، لنعقد العزم على استخدام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خارطة طريق نستهدي بها لاجتثاث الأسباب الجذرية للرق وكسر أغلال جميع ضحاياه في عالمنا.

خامسا – كيفية التبرع للصندوق

٢٩ – يعتمد الصندوق على تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات الخاصة أو العامة. وينبغي للجهات المانحة أن تبيّن في أمر الدفع أنه موجّه إلى ”حساب صندوق الرق SH“. وللحصول على معلومات عن طريقة التبرع، يطلب إلى الجهات المانحة الاتصال بأمانة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، على العنوان التالي:

Secretariat of the United Nations Voluntary Trust Fund on
Contemporary Forms of Slavery
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
United Nations
CH 1211 Geneva 10
Switzerland

البريد الإلكتروني: slaveryfund@ohchr.org
الهاتف: 9376 917 22 41
الفاكس: 9017 917 22 41
الموقع الإلكتروني: www.ohchr.org/slaveryfund

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٣٠ - نظرا للقيود المفروضة على التمويل، تمكن مجلس الأمناء في دورته العشرين من التوصية بتقديم ٤٢ منحة فقط في عام ٢٠١٦، بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٥٨٠ دولار. وإنني أشاطر المجلس تماما شواغله إزاء عدم كفاية مستوى التبرعات الواردة وأؤيد دعوته إلى تقديم ما لا يقل عن مليوني دولار كل سنة لكي يتسنى له إنجاز ولايته على نحو مُجدٍ لدعم الضحايا.

٣١ - ولتعزيز أهمية الصندوق وتأثيره، سيُسترشد ببيان مهمة جديد في عمل الصندوق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وعليه، سيولي الصندوق الأولوية لمشاريع تقديم المساعدة المتخصصة إلى الضحايا؛ ويعطي الأفضلية لطلبات المشاريع التي تقترح أنشطة تمتد على مدى عدة سنوات لضمان الاستمرارية وإحداث أثر أكبر؛ ويعطي الأولوية للنساء والأطفال، لا سيما في حالات النزاع والأزمات الإنسانية؛ ويوفر منحا أكبر (تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ دولار و ٠٠٠ ٣٠ دولار)؛ ويسهم في تحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي إلى ''اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة'' و''إنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر''.

٣٢ - وكما لاحظ المجلس، فإن الطلب على المعونة في ازدياد مطرد، بالنظر إلى انتشار ظاهرة الاستغلال والممارسات الشبيهة بالرق في جميع أنحاء العالم. وتسعى العديد من المنظمات التي توفر برامج لإنقاذ حياة ضحايا الرق وإعادة إدماجهم إلى الحصول على التمويل من الصندوق نظرا لولايته الفريدة من نوعها التي تركز على الضحايا،

مقارنة مع أدوات التمويل الأخرى القائمة التي تعطي الأولوية لأنشطة الوقاية و/أو التعاون التقني.

٣٣ - وقد لاحظ المجلس أن مشهد الرق المعاصر مشهد فسيح تعمل فيه العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وهو الصندوق الذي يديره مكتب الأمم المتحدة في فيينا، والمنظمة الدولية للهجرة، والعديد من مبادرات التمويل الخاص. وتتيح الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة فرصة مناسبة لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية الاستجابة بفعالية أكبر لمحنة الملايين من ضحايا الرق المعاصر.

٣٤ - وعلى نحو ما أكدت عليه في رسالتي التي وجهتها بمناسبة اليوم الدولي لإلغاء الرق (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، تُشجَّع الدول الأعضاء والشركات التجارية والمؤسسات والجهات المانحة المحتملة الأخرى بقوة على دعم الصندوق حتى يتسنى له تقديم مساعدة بالغة الأهمية من أجل رد الاعتبار لضحايا الرق في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تصل التبرعات إلى الصندوق قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ حتى يتسنى لأمين خزانة الأمم المتحدة تسجيلها حسب الأصول قبل بدء الدورة الحادية والعشرين للمجلس التي ستعقد في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.